موجز السياسات
09-2024

هل ستفاقم التطورات الاقتصادية العالمية المستجدة من وطأة التحديات التنموية العربية وكيف يمكن التخفيف منها؟

د. بلقاسم العباس*

النقاط الرئيسية

- تُواجه معظم العربية تحديات تنموية هيكلية كبحت وتيرة تنميتها و أبقتها في مصيدة الدخل المتوسط.
- تفاقم الازمات المالية والصحية والسياسية والبيئية زاد من حدة هذه التحديات وخفض قدرة الدول على تسريع وتائر النمو والتنمية والالتحاق بالدول ذات الدخل المرتفع.
- بالرغم من أن التكلفة الاقتصادية والبشرية لهذه الأزمات عالية، ولأنها صدمات خارجية مؤقتة تم التعافي منها، على عكس الأزمة البيئية والتحول الطاقي العالمي فإن آثاره طويلة الأمد وستكون أعمق ويتطلب جهوداً أكبر لمواجهة التحولات القادمة.
- تحتاج الدول العربية صياغة سياسات صناعية وزراعية حديثة وبما يُحقق القدرة على مُواجهة هذه التحديات المتفاقمة.

1. المقدمة

شهد العالم منذ نهاية 2019 أزمات صحية وسياسية وبيئية متعاقبة نجمت عنها تعرض الاقتصادات لسلسلة صدمات اقتصادية ومالية حادة أدت إلى إرباك العملية الاقتصادية انعكست أساساً في تراجع النمو الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية وظهور موجة تضخمية وتدهور الأداء التنموي للدول خاصة تفاقم مستويات المديونية العامة، وتدهور أسعار الصرف، والبطالة، والفقر.

بمجرد أن بدأ الاقتصاد العالمي يتعافى من أزمة الرهن العقاري التي انفجرت سنة 2007 وتراجع أسعار النفط منذ نهاية 2014، ذهل العالم بانتشار فيروس كوفيد-19 على صعيد لم تشهده البشرية من قبل. وبالرغم من جهود الحكومات لاحتواء انتشار الفيروس من خلال تطبيق اجراءات صحية صارمة و اكتشاف اللقاح إلا أن الإغلاق الاقتصادي وتجنيد الموارد الشحيحة لمواجهة الجائحة تسبب في أزمة اقتصادية حادة تمثلت أساساً في تراجع النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية ما بين 2019-2021، وكذلك تدهوراً كبيراً في المالية العامة للدول.

في خضم التعافي المكلّف من تداعيات الجائحة اندلعت الأزمة الروسية-الأوكرانية بداية 2022 لتزيد من تعقيدات الوضع الاقتصادي العالمي خاصة ارباك الإمدادات من الطاقة والمواد الأولية والسلع الصناعية. أدى تراجع الصادرات الأوكرانية من الحبوب والبذور إلى نقص في تموين الأسواق العالمية وارتفاع أسعار المواد

* كبير المستشارين – المعهد العربي للتخطيط belkacem@api.org.kw

الآراء الواردة في هذا الإصدار تُعبّر عن رأي المؤلف وليس المعهد.

الغذائية، وخاصة أن الدول الأخرى المصدرة للسلع الزراعية أدخلت قيود على صادراتها لضمان تدفق هذه السلع لأسواقها. وزادت هذه الأحداث من الضغوط التضخمية التي بدأت تظهر في العالم نتيجة السياسات التوسعية التي انتهجتها الدول في مُواجهة الأزمات المالية والصحية.

مع بروز مُؤشرات التضخم حول العالم بدأت الدول تراجع سياسات التسهيلات الكمية والتحول نحو سياسات نقدية مُتشددة ورفع أسعار الفائدة الأساسية مما أثر على خدمة الدين العام واستقرار أسعار الصرف خاصة في الدول التي تثبت أسعارها مع الدولار أو اليورو وتمتلك مديونية خارجية بأسعار فائدة متغيرة.

شكل اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية وقبلها إرباك سلاسل التوريد الناجمة عن سياسات الإغلاق وخاصة سياسات صفر كوفيد التي طبقتها الصين هاجساً جديداً للدول في تحقيق أمنها الغذائي، حيث أضحت مسألة تأمين سلاسة تدفق السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع بالغة الأهمية خاصة في الدول التي تعتمد على تأمين الغذاء من الأسواق الخارجية.

كما أدت الحرب إلى ارتفاع حاد في أسعار الغاز والنفط مما شكّل عبئاً إضافياً على موازين مدفوعات الدول المستوردة للنفط ورفع تكاليف الطاقة والنقل مما أثر على تنافسيتها السعرية. بالمقابل، أدت القفزة في أسعار المحروقات إلى تدفق الأموال إلى الدول النفطية المصدرة مما سمح بتصحيح الوضع المالي الداخلي والخارجي وعودة ظهور الفوائض المالية مُجدداً وارتفاع أرصدة الصناديق السيادية إلى مبالغ تفوق ألف مليار دولار في بعض الدول الخليجية.

بينما تُواجه الدول العربية هذه التحديات الجديدة والتي يأمل أن تكون مؤقتة بدأت تلوح في الأفق مسألة أكثر تعقيداً وخطورة على البشرية والناجمة عن الاختلال المناخي، حيث أدى وصول التلوث إلى مُستويات خطرة، وانتشار الفيضانات وموجات الجفاف إلى تعاظم الضغوط على الدول لكي تتعهد بتنفيذ سياسات مُواجهة هذا التغير لتصل إلى صفر انبعاث في حدود 2050 وذلك لتحقق هدف ارتفاع درجة حرارة الأرض بـ1.5 درجة مئوية فقط فوق متوسط حرارة الارض.

بالرغم من أن مُساهمة الدول العربية في التلوث العالمي ضئيل ولا يتعدى 5%، لكن تداعيات وتكلفة تغير المناخ ستكون قوية على الدول العربية، وخاصةً على الدول المصدرة للنفط وذلك لهيمنته المفرطة على اقتصاداتها. سوف تحتاج الدول العربية لتغيير سياساتها التنموية لتتلاءم مع تغيرات المناخ وتُواجه تداعياته من خلال مزيد من الاستثمارات في الطاقات النظيفة وتشجيع الاقتصاد الأخضر والقضاء على الغازات الدفيئة وكذلك تقوية منعتها لدرء أخطار الاختلال البيئي. هذا التوجه سوف يرفع من التكاليف الاقتصادية والمالية للدول وكذلك سوف يفرض تغيير الأولويات التنموية بحيث تواجه الدول مسألة المفاضلة ما بين الخيارات التنموية الصديقة للبيئة أو تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مزيد من النمو الاقتصادي.

إن تداعيات سياسات صفر انبعاث التي تسعى الدول والمؤسسات الدولية الى جعلها أجندة تنموية دولية من خلال تعهد الدول بالانتقال الكامل من الطاقة الأحفورية إلى الطاقات المتجددة في آفاق 2050 يُشكّل مسألة وجود بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط. حيث تشير توقعات وكالة الطاقة الدولي أنه في حال تم تنفيذ سياسات صفر انبعاث فإن الطلب العالمي على النفط سوف يتراجع بشكل كبير. بالرغم من أن هذا الانتقال سوف يكون طويلاً ومُتدرجاً بحيث يكون للغاز دور أكبر في إنتاج الكهرباء والهيدروجين الأزرق، فإن الدول النفطية عليها أن تغير منوالها التنموي والخروج نهائياً من هيمنة النفط بالإضافة إلى تطبيق سياسات مواجهة تغير المناخ والقضاء على مصادر التلوث.

تزامناً مع هذه التطورات بدأت الهوة الرقمية تتعمق أكثر ما بين الدول المتقدمة والدول النامية نتيجة تسارع الابتكارات التكنولوجية والتي أدت إلى ظهور الثورة الصناعية الرابعة وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي. وبالرغم أن الثورة الرقمية يصور لها أنها تشكل فرصة للدول لتسرع منوال تنميتها وتلتحق بالدول الغنية إلا أنها في واقع الأمر قد تُشكّل قيداً إضافياً للدول وذلك لما يتطلبه من رأس مال بشري مُتطور ومجهود كبير ومكلّف لنقل وتطويع التكنولوجيا والاستثمار في الجهاز الإنتاجي الحديث للحيلولة دون فقدان القدرة التنافسية للدول نتيجة انتقال منحى الإمكانات الإنتاجية العالمية وتعقد العمليات الإنتاجية.

2. الخصائص التنموية للدول العربية

تتباين الدول العربية في خصائصها التنموية الأساسية بشدة كما تظهره مؤشرات مُستوى التنمية (دخل الفرد) والتنمية البشرية وهبة الموارد ومُستوى التطور الصناعي والتنافسية والمؤسسات. هذه الاختلافات الهيكلية تجعل تأثر الدول العربية مُتبايناً في حال تعرضها لنفس الصدمات. وبناءً عليه، من الأفضل تصنيف الدول العربية إلى مجموعات شبه مُتجانسة حتى يُمكن إجراء تقييم سليم لتأثيرات الصدمات على اقتصاداتها. ويُمكن تصنيف الدول العربية إلى المجموعات التالية: الدول النفطية مُرتفعة الدخل (مجموعة الدول الخليجية)، الدول النفطية ذات الدخل المتوسط (الجزائر والعراق)، الدول العربية غير النفطية مُتوسطة الدخل (الأردن، مصر، المغرب، تونس)، الدول العربية التي تشهد عدم استقرار سياسي (فلسطين، لبنان، السودان، سوريا، ليبيا، اليمن، الصومال)، الدول العربية منخفضة التنمية البشرية (موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر).

يُشكّل اقتصاد الدول الخليجية حوالي نصف الناتج المحلي العربي مقابل 10% فقط من إجمالي السكان. وبلغ نصيب الدول النفطية غير الخليجية حوالي 15% من الناتج العربي المقدر سنة 2022 بحوالي 6.5 ترليون دولار بالقوة الشرائية المتعادلة بأسعار 2017. يعادل نصيب كل الدول النفطية حوالي ثلثي الناتج العربي مقابل ثلث السكان. بالمقابل بلغ نصيب الدول العربية غير النفطية متوسطة الدخل 30% من الناتج العربي مقابل 40% من السكان. حصة دول الصراع العربي من الناتج العربي لا تتعدى 7% مقابل 30% من السكان.

بلغ دخل الفرد في الدول الخليجية سنة 2022 حوالي 60 ألف دولار بالقوة الشرائية المتعادلة، بينما لم يتعد هذا المستوى 10 ألف في الدول متوسطة الدخل وحوالي 6 و 5 ألف في دول الصراع والدول الفقيرة. أخذاً بعين الاعتبار هذه الفروقات الهيكلية والاختلافات في مُستويات التنمية فإنه سوف يتم تقييم أثر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العربي والناجمة عن جائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية-الأوكرانية وتغيرات المناخ والتضخم والامن الغذائي والثورة الرقمية.

الجدول رقم (1): مستوى التنمية الاقتصادية في المجموعات العربية 2022

الدول العربية	الناتج المحلي الإجمالي للفرد*	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار	%	السكان (مليون نسمة)	%
الدول النفطية متوسطة الدخل	10198.6	912.2	14%	89	19%
دول الخليج العربي	59709.3	3243.8	50%	59	13%
الدول العربية متوسطة الدخل	10231.0	1963.7	30%	172	37%
الدول العربية الفقيرة	4521.8	33.6	1%	7	1%
دول الصراع	7634.5	356.6	5%	138	30%
الدول العربية	18459.0	6509.8	100%	464	100%

المصدر: قاعدة بيانات التنمية الدولية – البنك الدولي 2023. *(دولار أمريكي بالقوة الشرائية الثابتة)

3. إدارة تداعيات جائحة كوفيد-19

واجه العالم نهاية 2019 انتشاراً حاداً لفيروس كوفيد-19 القاتل مما أدى إلى شل الاقتصادات خلال عام 2021/2020 وكبد العالم أكثر من 641 مليون إصابة وأكثر من 6.6مليون ضحية. بلغ مُعدل الاصابة حوالي 8% في العالم والدول العربية. أما معدل الوفاة فقد بلغ 1% في العالم مقارنة بـ 2.4% في الدول العربية. وباستثناء اليمن فإن معدل الوفاة ينخفض إلى 1.7%. تشير بيانات موقع World Meters لغاية نهاية نوفمبر 2022 أن معدل الإصابة كان مرتفعاً في الدول الخليجية (15%) لكن بالمقابل سجلت هذه الدول أدنى معدل للوفاة (0.5%) مما يدل على نجاعة المنظومة الصحية خاصة تلقيح معظم السكان في وقت مبكّر من الأزمة. أما نسب الوفاة فقد ارتفعت في دول الصراع حيث من الصعب توفير خدمات صحية لائقة.

بالرغم من تخصيص العالم حزم مالية قدرت بحوالي 10 ترليون دولار فقط في الشهرين الأوليين من اندلاع الأزمة[1]، لكنها أدت إلى تراجع الناتج العالمي ب 3.5% خلال 2020. وأشارت دراسة أجراها باحثو المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في أمريكا سنة2021 [2] ، أن 98 دولة خصصت حوالي 14% من ناتجها المحلي لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19. كما أن سياسات الإنفاق العام والتسهيلات النقدية المخصصة لمواجهة تداعيات الجائحة أدت إلى تفاقم معدلات الدين العام وارتفاع التضخم وتراخي النمو الاقتصادي أو ما يعرف بالركود التضخمي.

يظهر الجدول رقم (3) أن جائحة كوفيد-19 كان لها أثراً سلبياً وعميقاً على الاقتصادات العربية. بمقارنة مُؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة 2001-2022 يظهر الأثر الاقتصادي السلبي للجائحة جلياً. بلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار القوة الشرائية المتكافئة الثابتة حوالي 6263 مليار دولار دولي سنة 2019 و انخفض سنة 2020 إلى 5955 مليار دولار، وهو ما يعادل تراجع قدره 5% أو أكثر من 300 مليار دولار. وتُشير بيانات صندوق النقد الدولي أن الناتج العربي عاد إلى مستوى ما قبل الجائحة في سنة 2022. عموماً لم يكن النمو قوياً قبل الجائحة حيث بلغ متوسط معدل النمو العربي سنة 2019 سوى 1% ويرجع ذلك أساساً لانهيار أسعار النفط بنهاية 2014. تأثرت الدول النفطية خلال فترة الجائحة بشدة وذلك لأن الإغلاق أدى إلى تراجع الطلب بشدة على النفط مما نجم عنه تراجع النمو الاقتصادي في الدول الخليجية من 0.8% سنة 2019 إلى -4.9% سنة 2020 و2.5% سنة 2021. أما الدول النفطية غير الخليجية فقد تراجع فيها النمو -10.4% سنة 2020. لكن تعافي أسواق النفط بعد الانفتاح سرع من تعافي اقتصادات الدول النفطية بنهاية عام 2022. بالمقابل أدت الجائحة إلى تهاوي النمو الاقتصادي في دول الصراع حيث بلغ معدل النمو 13.2- % سنة 2020، وهو ما ينذر بتفاقم الأوضاع الاجتماعية بهذه الدول.

الجدول رقم (2): تداعيات كوفيد-19 على الدول العربية 2022

مجموعة الدول	عدد الاصابات	عدد الوفيات	معدل الوفيات	معدل الاصابة
دول الصراع العربي	2444145	29246	5.30%	6.30%
الدول الخليجية	4095796	20831	0.50%	15.00%
دول فقيرة	88029	1347	1.50%	1.30%
دول ذات دخل متوسط	4676229	84284	2.40%	7.60%
الدول النفطية ذات دخل متوسط	2733286	32242	1.80%	3.20%
الدول العربية	14037485	167950	2.50%	8.00%

المصدر: World Meters http://www.worldometers.info/coronavi.rus

أدى تراجع النمو نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19 إلى توسع حجم الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول العربية مما سيؤثر سلباً على النمو المستقبلي وذلك لعدم قدرة الدول غير النفطية تجنيد أموال إضافية لتوجيهها للاستثمار خاصة في ظل الارتفاع المقلق لمؤشرات المديونية العامة، حيث تراجع معدل الادخار في المتوسط من 20% إلى 16% ما بين 2019 و2020. ويرجع هذا التراجع إلى توسع رقعة عجز الموازنة من -2.9% إلى -8.0% ما بين 2019 و2020 علماً بأن خدمة الدين العام يشكّل في المتوسط حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي نفس السياق تضاعف عجز الميزان الجاري من -2.9% إلى -6.4% خلال نفس الفترة. انعكس تدهور العجز الداخلي والخارجي في تفاقم حجم المديونية العامة حيث ارتفع معدل الدين العام من 69% سنة 2019 إلى 81% سنة 2020. كما تر افق توسع رقعة الاختلالات مع ارتفاع معدل التضخم من 4.8% إلى 14.7% سنة 2020 و23.9% سنة 2021. بالرغم من شح بيانات البطالة فإن ما توفر منها يشير إلى ارتفاع معدل البطالة من 12.3% إلى 14.2% ما بين 2019 و2020[3]. عندما نقارن هذه المؤشرات ما بين المجموعات العربية فإنه يتضح أن دول الصراع تأثرت بشدة بالجائحة اقتصادياً حيث إن مُؤشراتها تدل على تفاقم الأزمة الاقتصادية بكل أبعادها.

[1] Ziyad Cassim, Borko Handjiski, Jörg Schubert, and Yassir Zouaoui (2020). The $10 trillion rescue: How governments can deliver impact. https://www.mckinsey.com/industries/public-sector/our-insights/the-10-trillion-dollar-rescue-how-governments-can-deliver-impact#/

[2] Aizenman, J et al (2021), "THE POLITICAL ECONOMY OF THE COVID-19 FISCAL STIMULUS PACKAGES OF 2020". Working Paper 29360 http://www.nber.org/papers/w29360. NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH

[3] IMF World Economic Outlook Database, October 2023

الجدول رقم (3): مؤشرات الأداء الاقتصادي العربي 2019-2022

	2018	2019	2020	2021	2022
ميزان المدفوعات (% من الناتج المحلي)	-2.3	-2.9	-6.4	0.9	2.4
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار بالقوة الشرائية المتكافئة)	6361	6580	6334	6814	7713
إجمالي الدين العام (%من الناتج المحلي)	67.2	70.2	83.2	70.6	60.6
صافي رصيد الموازنة العامة (% من الناتج المحلي)	-2.5	-2.9	-8.1	-2.4	1.0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة (دولار بأسعار 2015)	24664	24382	23023	24507	25123
معدل النمو الاقتصادي (%)	2.4	0.8	7.5-	4.9	3.3
معدل التضخم (%)	8.8	5.0	15.0	23.9	14.2
معدل البطالة (% من قوة العمل)	12.3	12.3	14.2	14.3	-

المصدر: صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التطلعات الاقتصادية، أكتوبر 2023. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo -database/2023/October.

4. عودة التضخم مجدداً

عرف العالم موجات تضخمية مرتبطة بالدورات التجارية والصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من فترة لأخرى. واستطاع العالم أن يتخلص من ظاهرة التضخم الجامح من خلال السياسات النقدية والمالية المتشددة وتطبيق برامج مُحاربة التضخم. وكما يظهر الشكل (1) فإن معدلات التضخم السنوية على أساس ربع سنوي في الدول العربية كانت منخفضة ولم تتعدَّ 4% باستثناء دول الصراع التي كانت معدلات التضخم تفوق 30% (الخط الأحمر-السلم على اليمين). وزاد من الضغوطات التضخمية اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا وما سببته من انقطاع في الإمدادات من المواد الأولية والغذائية مما زاد من ارتفاع تكاليف الإنتاج ومخاوف الدول في تدهور أمنها الغذائي. تشير البيانات المتوفرة أن موجة التضخم الجديدة بدأت مع انتشار جائحة كوفيد-19 بداية 2020.

الدول التي تشهد صراعات كانت تعرف مُعدلاً تضخم عالية قبل انتشار جائحة كوفيد-19(متوسط 30% سنوياً للفترة 2018-2019) وارتفعت مُعدلات التضخم السنوي خلال الفترة 2020-2022 إلى 200%. بينما ارتفعت معدلات التضخم في الدول النفطية غير الخليجية من 1.6% إلى 4.7% خلال نفس الفترة. بالمقابل كان معدل التضخم في الدول ذات الدخل المتوسط مُغايراً للاتجاه العام حيث واصل تراجعه لغاية 2020 ليبلغ 2% ومن ثم يبدأ في الارتفاع تدريجياً ليصل أكثر من 6% نهاية 2022. أما الدول الخليجية فإنها عرفت ارتفاعاً طفيفاً في مُعدلات التضخم حيث ازدادت بـ 2% ما بين 2018 و2022.

الشكل رقم (1): معدلات التضخم في الدول العربية 2018 -2022

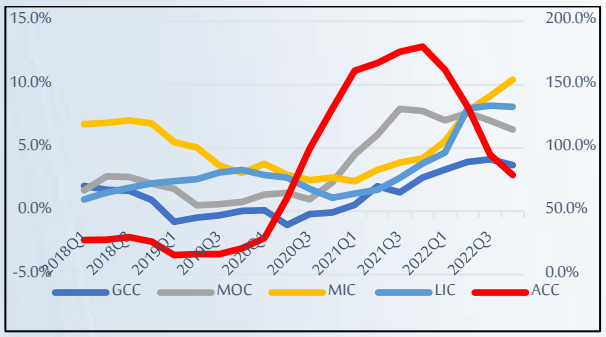

المصدر: إحصاءات صندوق النقد الدولي. (دول الخليج GCC، دول متوسطة الدخل MIC، دول نفطية مختلطة MOC، دول الصراع ACC).

تعود أسباب التضخم إلى ارتفاع مُعدلات الإنفاق العام الكبيرة التي تطلبتها محاربة تداعيات جائحة كوفيد-19 التي طبقتها أغلب دول العالم ولو بنسب مُختلفة. كما أن الجائحة أدت إلى اختلال كبير في سلاسل الإمداد العالمية نتيجة الإغلاق الاقتصادي مما أدى إلى انقطاع التموين بالسلع الأساسية الضرورية للإنتاج في مُختلف العالم كما تعكسه أزمة الشرائح الإلكترونية مما أدى إلى تأخر الإنتاج وارتفاع تكاليف التوريد وأخيراً ارتفاع أسعار السلع.

مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الصحية بدأت الضغوطات التضخمية تتفاقم نتيجة ارتفاع الطلب مُجدداً وتلكؤ الإنتاج. جاءت الحرب الروسية على أوكرانيا لتزيد من المصاعب الاقتصادية

واختلال الأسواق وذلك لأن البلدين من كبار مصدري المواد الأولية. استناداً إلى مُؤشرات أسعار السلع الأولية التي تنشرها الاونكتاد فإن الصراع أدى إلى قفزة كبيرة في أسعارهذه السلع خلال الربع الأول من سنة 2022 كما هو مبين في الشكل (2) حيث ارتفعت الأسعار في هذه الفترة بمعدل 23% ثم تراجعت الأسعار بعد شهر مارس 2022 لتبلغ -2.3% ما بين أبريل و اكتوبر 2022، لتسجل في نهاية المطاف مُعدل تضخم قدره 6.9% للأشهر العشرة الأولى من 2022. كما عرفت أسعار الطاقة العالمية ارتفاعاً شديداً خلال 2021 تزامناً مع التعافي الاقتصادي حيث بلغ متوسط الارتفاع 61% واستمرت الزيادة سنة 2022 لتبلغ 31% علماً أن معدل الزيادة بلغ 42% في الفصل الأول من 2022 نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا. بالنسبة لأسعار السلع الأولية غير الطاقوية فإن اتجاهها التصاعدي كان أقل من أسعار الطاقة لكن سجلت ارتفاعاً تراكمياً قدره 36% للسنتين 2020 و2021 لتتراجع بمقدار3% خلال الأشهر العشرة من 2022 علماً أنها أيضاً سجلت قفزة بمعدل 17% خلال الربع الأول من 2022.

تُشير البيانات المتاحة للربع الثاني والثالث من 2022 أن الموجة التضخمية التي أحدثها التعافي من الجائحة سنة 2021 كانت أقوى من الصدمة التي سببتها الأزمة الروسية على أوكرانيا في الربع الأول من 2022. تُشير بيانات أسعار السلع الأولية أن الضغوط التضخمية التي سببتها الجائحة والحرب الروسية على أوكرانيا بدأت تتلاشي ابتداءً من الربع الثاني من سنة 2022. كما إن بيانات التضخم الفصلية الواردة في الشكل (1) تظهر نوعاً من الاستقرار ابتداءً من النصف الثاني من 2021 مما يدعو للحذر في تشديد السياسة النقدية والتي قد تدخل الاقتصاد في حالة انكماش نتيجة إن التعافي لا زال هشاً.

الشكل رقم (2): تطور مؤشر أسعار السلع الأولية 2019-2023

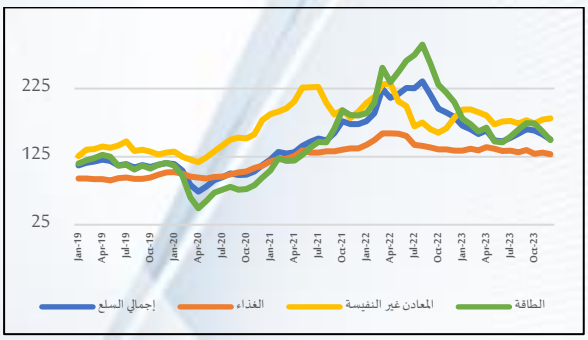

المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد 2023.
https://unctadstat.unctad.org/datacentre

5. تهديدات الامن الغذائي العربي

أظهرت جائحة كوفيد-19والأزمة الروسية - الأوكرانية مدى أهمية ضمان الأمن الغذائي والدوائي للدول التي تعتمد أساساً على الأسواق الخارجية لتأمين احتياجاتها من هذه السلع والمنتجات الحيوية.

نظراً للطبيعة القاحلة للمنطقة العربية وما يتبعه من شح المياه فإنه من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الواسعة الاستهلاك، حيث إن الإنتاج الزراعي العربي والذي بلغ فقط حوالي 150 مليار دولار سنة 2020 يُغطي حوالي نصف الاحتياجات الغذائية العربية[4]. وترتفع هذه النسبة في بعض الدول العربية مثل الجزائر والمغرب وتونس لتصل ما بين 60-70%. وتنخفض هذه النسبة في الدول الخليجية لتصل إلى أقل من 10% باستثناء السعودية التي تبلغ فيها نسبة تغطية الإنتاج للاحتياجات الغذائية حوالي 50%. وتُشير بيانات منظمة الاغذية والزراعة أن ما بين 25 و39 % من السكان في الدول العربية غير الخليجية يعانون من عدم الأمن الغذائي. كما تُشير نفس المنظمة أن العديد من الدول العربية تعرف مستويات نقص تغذية تصل إلى 25% من السكان. ونظراً للمستوى المرتفع من واردات الغذاء فإنه من المتوقع أن تنتقل ارتفاعات السلع إلى الأسعار المحلية بالإضافة إلى إرهاق الموازنات العامة نظراً لأن العديد من هذه السلع تخضع للدعم العام غير المباشر والمكلف.

لا يتعلق الأمن الغذائي بالإنتاج المحلي فقط، بل يغطي مجالات تتعلق بالاقتناء والإتاحة، والنوعية، والأمان، والاستدامة. هذه الجوانب تُشكّل مُؤشر الأمن الغذائي الذي تنشره مجلة Economist [5] البريطانية، حيث تُشير نتائج هذه المؤشر المركب أن العالم يشهد تدهوراً في الأمن الغذائي منذ 2019. وتعرف الدول العربية اتجاهات وأوضاع مُختلفة، حيث تصنف الدول الخليجية باستثناء الكويت في الثلث الأعلى من بين 113 دولة. أما اليمن وسوريا فإنهما في وضع حرج بينما تصنف باقي الدول العربية في الثلث الثاني من التصنيف العالمي لسنة 2022.

[4] https://www.fao.org/food-agriculture-statistics/en/

[5] https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/

الجدول رقم (4): مؤشر الأمن الغذائي العالمي (2022)

الدولة	الترتيب/ 113	التغير مقارنة بـ 2021	قيمة المؤشر	Δ
قطر	30	9-	72.4	2.2-
عمان	35	4-	71.2	1.1-
البحرين	38	2	70.3	1
السعودية	41	5	69.9	1.7
الأردن	47	2	66.2	0.6
الكويت	50	3-	65.2	2.8-
المغرب	57	0	63	1.3-
تونس	62	5	60.3	0.1-
الجزائر	68	8-	58.9	3.6-
مصر	77	6-	56	2.5-
السودان	105	6	42.8	4
اليمن	111	2-	40.1	0.3
سوريا	113	0	36.3	0.1

المصدر: The Economist Global Food Security Index 2022

6. تحديات تغير المناخ

أدى استخدام الطاقة الأحفورية للأغراض الاقتصادية ولإشباع الرفاه المادي للبشرية إلى الاخلال بالتوازن الطبيعي البيئي من خلال ارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة مما أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض فوق المتوسط التوازني والبالغ 15 درجة مئوية. تنبه العلماء منذ بداية القرن الماضي إلى الضرر الذي يسببه البشر لتوازن الأرض في سعيهم المحموم للرفاه المادي اللامتناهي. وقد شكل تقرير "حدود النمو"[6] الذي نشره نادي روما سنة 1973 أول تحذير علمي عن أخطار النمو المحموم على مستقبل البشر وتوازنات الطبيعة. وبالرغم من ذلك فإن العالم لم يعرف "نهاية للنمو" كما توقع التقرير بفضل التقدم التقاني ورفع الإنتاجية، وتوسع نطاق صناعة تدوير المخلفات وتحسين الكفاءة الطاقوية. استمر تلوث البيئة بوتيرة مقلقة نتيجة مواصلة الاعتماد على الطاقات الأحفورية. وأمام هذه الوضع المقلق حيال العلاقة الشائكة بين التنمية والبيئة أصدرت الأمم المتحدة سنة 2006 تقريراً يدق ناقوس الخطر ويُشدّد على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ملموسة للحد من الانبعاثات الدفيئة حتى يتم إنقاذ الأرض والبشرية من مستقبل غير محمود.

مع تزايد الأدلة العلمية عن واقع تغير المناخ وتوقعات ارتفاع حرارة الارض بدأ المجتمع الدولي يتحرك من خلال تفعيل توصيات مجموعة من الاتفاقيات الدولية مثل كيوتو (1992) وباريس (2015) ومؤتمرات الأطراف COP والتي نجم عنها جملة من السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية الطوعية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وللتأقلم ومواجهة الوضع البيئي الجديد. ونظرا أن "موازنة الكربون" بدأت تتقلص لإبقاء متوسط درجة حرارة الكرة الأرضية عند مُستوى مقبول يسمح بتفادي الكارثة البيئية، فإن العلماء ومناصري البيئة بدأوا يركزون على ضرورة الانتقال من سياسات الحد من الانبعاثات إلى "سياسة صفر انبعاث" التي تضمن تثبيت درجة حرارة الأرض عند مستوى 1.5 درجة مئوية فوق المتوسط عند آفاق 2050 من خلال التخلي التام عن الطاقات الاحفورية والانتقال التام إلى الطاقات المتجددة.

نظراً لارتفاع عدد الدول التي بدأت تتعهد ودول أخرى تلتزم بتطبيق إجراءات خاصة بسياسات صفر انبعاث فإنه من الطبيعي أن يتم التساؤل عن مستقبل الطاقات الأحفورية وعن تبعات ذلك على الدول العربية وخاصة الدول النفطية والذي يشكل انتاج وتصدير النفط والغاز (الكربوهيدرات) والبتروكيماويات وكذلك إيرادات الموازنة العامة شريان اقتصاداتها وعماد تنميتها الاقتصادية. كما أن الدول العربية في مجملها سوف تواجه تبعات تغير المناخ خاصة الجفاف وارتفاع منسوب البحار وانتشار الأوبئة والضغط على مواردها المالية الشحيحة جراء اضطرارها لتجنيد جزء من هذه الموارد لمواجهة تحديات التحول البيئي وضمان التحول الطاقي خاصة في قطاع الكهرباء والنقل وبناء اقتصاد أخضر قليل الانبعاثات الملوثة.

بالمقابل تُواجه الدول العربية النفطية هيمنة واسعة للنفط والغاز على اقتصاداتها وبالتالي فإن سياسات صفر انبعاث تُشكّل تهديداً قوياً لمستقبلها التنموي على عكس الدول العربية غير النفطية التي يُمكن أن يشكل تراجع الطاقة الأحفورية فرصة نتيجة توقع تراجع أسعارها مستقبلاً.

أما الدول النفطية فهي معنية مباشرة بتبعات السياسات البيئية الدولية وتُشكّل تهديداً مباشراً لاستدامة تنميتها وذلك لما يُشكّله النفط والغاز من أثر على

[6] Meadows, Donella; Randers, Jorgen; Meadows, Dennis (June 2004). Limits To Growth: The 30-Year Update. Chelsea Green Publishing.

النمو الاقتصادي كونه المصدر الرئيسي للإيرادات العامة ومن العملة الصعبة، وكذلك أثره على النشاط الاقتصادي عبر الإنفاق الحكومي والذي بدوره مرتبط بالإيرادات النفطية.

بالرغم من درجة عدم اليقين الكبرى التي تحيط بعمق وتوقيت حدوث التحول الهيكلي في المزيج الطاقي العالمي فإن الدول العربية سوف تواجه مسألة التحول الطاقي العالمي آجلاً أم عاجلاً. بالإضافة إلى تحدي التحول الطاقي العالمي فإن الدول النفطية ستواجه أيضاً ضغوطاً على الموارد المالية التي يوفرها النفط والغاز وذلك لارتفاع أعداد السكان وفاتورة الواردات والإنفاق العام في ظل استقرار وتائر الإنتاج وكميات التصدير. وستتأثر الدول غير النفطية في الشرق الأوسط جراء تراجع الموارد المالية في الدول الخليجية والتي حتماً ستأثر على تحويلات العاملين في الخليج.

في حال بدأ العالم فعلاً يتجه نحو السعي بجدية لتجسيد سياسة صفر انبعاث، فإن الوضع الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط سيواجه تحديات كبيرة نتيجة التراجع المتوقع لإيرادات الصادرات والدخل الحكومي من النفط والغاز والناجمة أساساً من تراجع أسعار النفط نتيجة تراجع الطلب من الدول المستهلكة غير النفطية مثل اليابان والاتحاد الأوروبي والصين والهند والتي تمثل حصتها حوالي 65% من إجمالي واردات العالم من النفط الخام.

مهما كانت التوقعات حول مستقبل إنتاج وسعر النفط والغاز، فإن مسألة تعزيز النمو الاقتصادي المحفز للتحول الهيكلي وتنويع صادرات الدول النفطية العربية يعتبر مسألة محورية في تفادي التداعيات السلبية للتغير المناخي والتحول الطاقي. كما يتطلب الأمر كذلك تعزيز الجباية العامة من خلال رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية والتحكم في النفقات العامة بما يحقق الاستدامة المالية في ظل سيناريو صفر انبعاث.

تشير بيانات مؤشر الهشاشة البيئية الذي أصدره صندوق النقد الدولي[7] والذي يقيس المخاطر من صفر إلى 10 بحيث كلما ارتفع المؤشر يشير إلى ارتفاع المخاطر البيئية أن الدول العربية عموماً تنقسم إلى مجموعتين. الأولى معتدلة إلى متوسطة المخاطر بحيث لا تتعدى مُؤشرات المخاطر فيها 5 وأخرى عالية المخاطر.

تتكون المجموعة الأولى من الجزائر والمغرب ومصر وتونس والدول الخليجية الستة. أما جزر القمر فإنها تعرف مخاطر متوسطة لكن تواجه تحدياً كبيراً في القدرة على مواجهة هذه التحديات. كما أن الأردن تواجه هشاشة بيئية كبيرة بالرغم من تحسن قدرتها على المواجهة وعدم ارتفاع المخاطر لبيئية. بالمقابل ترتفع هذه المخاطر بشكل واضح في كل من العراق وموريتانيا والصومال، والسودان، وسوريا، واليمن.

الجدول رقم (5): مؤشر المخاطر البيئية 2022

الدولة	مخاطر التعرض للمناخ	نقص القدرة على المواجهة	الهشاشة البيئية
الجزائر	2.8	4.4	2.9
البحرين	0.1	3	1.1
جزر القمر	1.1	7.1	4.6
جيبوتي	4	6.1	5.4
مصر	4.4	4.5	3.8
العراق	7	6.5	5.8
الأردن	3.6	4.4	6.2
الكويت	1.7	3.7	1.5
لبنان	1.1	4.4	6.4
ليبيا	2.8	7.1	4
موريتانيا	6.5	6.5	5.6
المغرب	4.1	4.6	3.4
عمان	3.4	3.7	1.6
قطر	1.7	2.9	1
السعودية	3.2	3.4	1.6
الصومال	7.7	8.6	8.6
السودان	5.3	6.7	7.2
سورية	5.1	5.5	7.8
تونس	2.8	4.7	2.1
الإمارات	3.6	1.8	1.2
فلسطين	0.6	4	6.1
اليمن	3.3	7.9	8.1

المصدر: صندوق النقد الدولي 2023. https://climatedata.imf.org/datasets/

بالرغم من أن أغلب الدول العربية تمتلك استراتيجيات تنموية تشمل في مجملها أهدافاً تتعلق ببناء اقتصادات متنوعة ومستدامة، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق التحول الهيكلي المطلوب في الجهاز الإنتاجي وما يرتبط به من ارتفاع للصادرات السلعية المحوّلة والخدمات الإنتاجية وكذلك تنويع الإيرادات بوتيرة يُمكنها من الخروج من هيمنة الموارد الأولية على الاقتصاد. وقد يرجع هذا الأمر إلى النموذج التنموي الذي تستند عليه الدول والقائم أساساً على التحول إلى اقتصاد تحكمه

[7] Disaster Risk Management Knowledge Centre (DRMKC). 2022. INFORM Risk Index. European Commission. https://drmkc.jrc.ec.europa.eu/inform-index/ INFORM-Risk. Accessed on 2022-09-20; IMF staff calculations.

قوى السوق وتقليل التدخل المباشر للدولة مما قلّل إمكانية مواجهة فشل السوق وسلوكيات البحث عن الريع. ففي هذا المضمار، يُلاحظ أن أغلب الدول الخليجية استطاعت أن تبني "بيئة تنافسية" لكن في نفس الوقت لم تترجم هذه الجهود إلى بناء "قدرة تنافسية حقيقية" تتمثل في إنتاج وتصدير السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والقائمة على المعرفة والتي في نهاية المطاف تدعم استدامة التنمية. إن مواجهة تبعات الاختلال البيئي يمر حتما بتحقيق التحول الهيكلي الذي يضمن الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه الموارد إلى اقتصاد متنوع وصديق للبيئة.

7. تحديات ثورة المعلومات

أدى تسارع الاختراعات التقنية الرقمية وتطبيقاتها في مختلف أوجه الحياة إلى تعاظم دور المعرفة في دفع عجلة التنمية خاصة عبر ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة. وأدت هذه الثورة الرقمية إلى توسع الهوة التنموية بين الدول الرائدة في مجال التقانة وباقي الدول أو ما يعرف بالهوة الرقمية.

بالرغم من أن الثورة الرقمية تشكّل فرصة للدول لتحسين قدراتها التنافسية من خلال رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف، فإنها أيضاً تشكّل تحدي بالنسبة للدول التي تُواجه عم القدرة على الاختراع وبناء رأس مال بشري متطور ونقل التقانة وتطويعها.

مع بروز دور المعلومات والتقانة الرقمية في تطور المجتمعات ظهرت العديد من المؤشرات التي تقيس مدى تقدم الدول في هذا المجال. عموماً نميزبين مجموعتين من المؤشرات. الأولى تعكس مدى استخدام و انتشار هذه التقانات ما بين السكان، والثانية تظهر مدى تطور الاقتصاد القائم على المعلومات والتقانة الحديثة والقدرة على إنتاج سلع معقدة عالية القيمة المضافة وتتركز في أعلى سلم سلسلة القيم.

في مجال قياس انتشار تقانات المعلومات نستخدم مؤشر تطور المعلومات وتقانة الاتصال الذي يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات، حيث تشير نتائج 2023 أن أغلب الدول العربية في مجملها تصنف ضمن مجموعة الانتشار الواسع حيث بلغ المؤشر المركب المنمط أكثر من 0.7 في أغلب الدول. تتميز مجموعة الدول الخليجية بارتفاع قيمة مؤشر المعلومات وتقانة الاتصال بأكثر من 0.9 بينما تواجه عدة دول انخفاض قيمة المؤشر بقيمة أقل من 0.5 مثل جزر القمر، وموريتانيا، والصومال، وسوريا. ويلاحظ انتشار تقانة الاتصال بشكل جيد في الدول العربية متوسطة الدخل حيث يتجاور المؤشر قيمة 0.7.

الشكل رقم (3): مؤشر المعلومات وتقانة الحاسوب

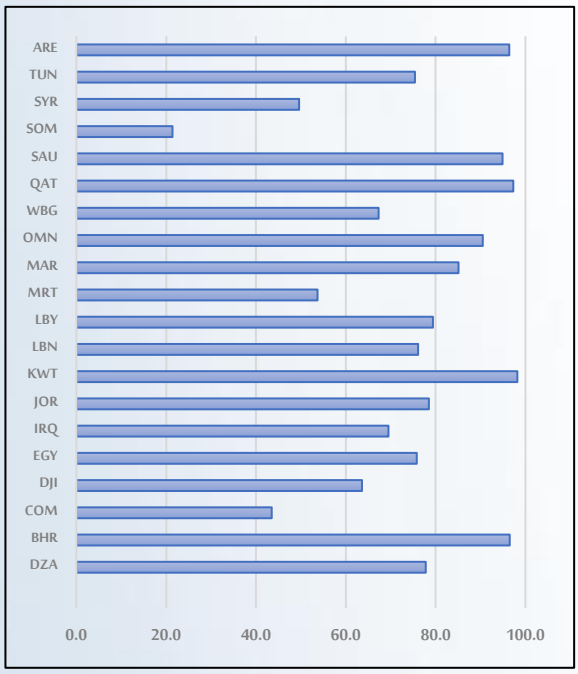

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات 2023.
https://www.itu.int/itu-d/sites/statistics/

بالمقابل، لا يضمن الانتشار الواسع للمعلومات وتقانة الاتصال تطور الاقتصاد القائم على المعرفة في الإنتاج والتصدير. بالاستناد إلى مُؤشر التنافسية الصناعية الذي تصدره منظمة اليونيدو والذي يركّز على قدرة الدول على إنتاج وتصدر السلع ذات التقانة المتوسطة والعالية. تشير نتائج المؤشر لسنة 2021 أن الدول العربية في أغلبها تواجه قصوراً في حصد منافع الثورة التكنولوجية وتحويلها إلى قيم مضافة عالية الجودة. يلاحظ من قيم المؤشر انخفاض مستوى التصنيع عموماً في الدول العربية حيث بلغ أقصاها 17-18% في كل من البحرين والأردن، بينما بلغت حدود 13-14% في كل من مصر والمغرب وتونس السعودية. أما في باقي الدول العربية فإن معدلات التصنيع تقل عن 10%. كما أن حجم قطاع الصناعات التحويلية يعتبر صغيراً في أغلب الدول العربية قياسا بالقيمة المضافة للفرد.

بالمقابل سجلت بعض الدول العربية ارتفاعاً في نسبة إنتاج وتصدير السلع ذات التقانة العالية والمتوسطة مثل الدول الخليجية التي سجلت ارتفاعاً في هذه النسبة وذلك بفضل تطوير الصناعات البتروكيماوية ونشاط إعادة التصدير خاصة في دولة الإمارات . ويلاحظ أيضا تقدم المغرب حيث سجل المؤشر مُستوى عالٍ بفضل تطور إنتاج وتصدير السيارات.

بالمقابل تنخفض هذه النسبة بشكل كبير في كل من العراق والجزائر واليمن والتي لا زالت تعتمد بشكل كبير على الصناعات الأولية منخفضة التقانة. أما الدول

غير النفطية ذات الاقتصادات المتنوعة (مصر، تونس، الأردن، سوريا، لبنان) فإنها سجلت مستويات متوسطة من التقانة في الإنتاج والتصدير.

الجدول رقم (6): مؤشر التنافسية الصناعية 2021

الدولة	مؤشر التنافسية الصناعية	حصة الصناعات التحويلية من الناتج	مؤشر حصة انتاج القطاعات ذات التقانة المتوسطة والعليا	مؤشر حصة صادرات القطاعات ذات التقانة المتوسطة والعليا
الإمارات	0.12	0.10	0.50	0.13
السعودية	0.09	0.13	0.45	0.35
قطر	0.05	0.09	0.61	0.84
البحرين	0.05	0.17	0.30	0.33
عمان	0.05	0.09	0.55	0.43
الكويت	0.04	0.07	0.39	0.08
المغرب	0.04	0.14	0.50	0.70
مصر	0.03	0.14	0.28	0.36
تونس	0.03	0.13	0.33	0.57
الأردن	0.02	0.18	0.24	0.42
الجزائر	0.01	0.05	0.03	0.04
لبنان	0.01	0.04	0.24	0.31
سوريا	0.01	0.06	0.26	0.26
العراق	0.00	0.03	0.07	0.00
اليمن	0.00	0.10	0.02	0.00

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية https://stat.unido.org/cip

8. التوصيات

تُشكّل مجمل التحديات التي تواجهها الدول العربية قيوداً صارمة وقاهرة على الأداء التنموي العربي وتحد من بلوغ مستويات نمو اقتصادي تحقق الأهداف التنموية الوطنية. ويتطلب مواجهة وتحييد هذه القيود والتحديات سياسات تنموية تكون موجهة خصيصاً لمعالجتها وفق أحسن الممارسات والتجارب الناجحة وضمن حدود الموارد المتاحة.

أثبتت جائحة كوفيد أن الأمن الدوائي العربي أمر في غاية الأهمية حيث إن الاعتماد الكلي على الاستيراد في مجال الصحة يشكل مخاطرة عالية التكاليف في الأرواح في أوقات الازمات. وعليه فإن الدول مطالبة بإعطاء الأولوية لتطوير قطاع الأدوية خاصة تطوير المستلزمات واللقاحات الذي يعد ركناً أساسياً في سياسات مواجهة الأزمات. كما أن تطوير الوظائف الأخرى لإدارة الأزمات مهمة جداً في مواجهة هذه الأزمات غير المتوقعة مثل المخزون الاستراتيجي والإنذار المبكر و اتخاذ القرارات بالسرعة الكافية.

أثبتت الحرب الأوكرانية-الروسية هشاشة الأمن الغذائي العربي واعتماده على التموين الخارجي من الاحتياجات الغذائية الضرورية. وعليه فإن تطوير الإنتاج الزراعي العربي بما يضمن الحد الأدنى من الأمن الغذائي العربي يجب أن يكون عالياً في الأجندة التنموية لكل دولة وخاصة الاستفادة من المعرفة العلمية الحديثة في مجال تحلية مياه البحر باستخدام الطاقات المتجددة والري المقتصد للمياه.

كما تشكل مُحاربة التضخم أولوية قصوى في الدول التي تعرف تضخماً مزمناً بحيث يتطلب الأمر توظيف حزم سياسات نقدية ومالية قائمة على محاصرة التضخم في مجالات معقولة.

تتطلب مُواجهة تحديات تغير المناخ والقضاء على الانبعاثات تطوير سياسات صديقة للبيئة في مجالات النقل والطاقة والإسكان والصناعات الثقيلة. كل هذه القطاعات تتطلب تغييراً جذرياً في الإنتاج والاستهلاك قائمة أساساً على الطاقات النظيفة والمتجددة وعلى استقطاب الكربون وتخزينه. كما تتطلب المواجهة تطوير مصادر المياه خاصة تحلية مياه البحار باستخدام الطاقات المتجددة.

بالنسبة للدول النفطية فإن سياسات الحد من الانبعاثات سوف تُقلّل من الطلب على الطاقة الأحفورية وبالتالي تهدد نمط التنمية القائم على هذه الطاقة غير المتجددة. يتطلب مواجهة هذا التهديد تطبيق سياسات صناعية قائمة على تنويع الاقتصاد من خلال بناء مجموعة محفزات قوية تحول القطاع الخاص إلى قطاع قائم على إنتاج السلع والخدمات بحيث يعوض تماماً الفاقد المتوقع من الإنتاج البترولي نتيجة تهاوي الطلب العالمي مستقبلاً.

تُشكّل الثورة التقانية فرصة للدول العربية لتحقيق أهداف السياسات الصناعية في الدول النفطية وغير النفطية لتعزيز تنافسيتها وتسريع معدلات النمو لتحقيق أهداف التنمية الوطنية. يجب على السياسات الصناعية أن تسهم في تحقيق التحول الهيكلي من خلال التحول من التركيز على القطاعات الأولية وذات التقانات المتدنية إلى القطاعات ذات التقانة المتوسطة والعالية خاصة من خلال تطوير البنية التحتية واللوجستية وتطوير المناطق الصناعية الحديثة المستقطبة لرأس المال وتطوير رأس المال البشري من خلال تجويد التعليم وتطبيق سياسات مالية ونقدية تحقق الاستقرار وتدني التضخم ومُراقبة سعر الصرف الحقيقي واستهداف صناعات متقدمة وإعطائها الأولوية في الاستثمار وبناء مصفوفة محفزات قوية لتطوير الاستثمار في القطاعات المستهدفة.

قائمــة إصــدارات "موجــز السياسات"

العنوان	المؤلف	رقم العدد
تحديات التنمية العربية وضرورة إعادة ترتيب أجندة السياسات التنموية	د. بلقاسم العباس	الأول
إشكالية المديونية وسبل مواجهتها في الدول العربية	د. نواف أبو شماله	الثاني
المخاطر الاجتماعية في الدول العربية وسبل مواجهتها	د. فيصل المناور	الثالث
التنويع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة الى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق	د. وليد عبد مولاه	الرابع
ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية: تنوع الأسباب وعمق المخاطر ومدى فعالية السياسات	د. معز العبيدي	الخامس
إفلاس بنك وادي السيليكون"Silicon Valley Bank" وتداعياته على الاقتصاديات العربية	د. محمد شيخي	السادس
المنافسة رافعة للتنمية المالية؟ دروس وتوصيات للدول النامية	د. وليد عبد مولاه	السابع
هل أنظمة سعر الصرف المرن ملائمة لاقتصادات الدول الخليجية	د. وشاح رزاق	الثامن
هل ستفاقم التطورات الاقتصادية العالمية المستجدة من وطأة التحديات التنموية العربية وكيف يمكن التخفيف منها؟	د. بلقاسم العباس	التاسع

المعهد العربي للتخطيط مُؤسسة عربية إقليمية مُستقلة غير ربحية، مقرها دولة الكويت، تأسست عام 1980، وتهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال بناء القدرات الوطنية وإعداد البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي وعقد اللقاءات التنموية والنشر.

The Arab Planning Institute is a regional independent non-profit organization, headquartered in Kuwait. The Institute was founded in 1980 and aims to support economic and social development in Arab countries through building national capacities, conducting research, providing advisory services, institutional support, holding developmental meetings, and publishing.

تليفون: 24844061 - 24843130 - 24848754

فاكس: 24842935

صندوق بريد: 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

بريد الكتروني: api@api.org.kw

www.arab-api.org

/APIKW @Arab_API @Arab_API Arab Planning Institue Arab Planning Institue